

## المقدمة

يتعامل هذا التقرير مع سلطة التنفيذ والجبائية، والتي هي في حكم الدعامة الهامة للقانون في الدولة الديمقراطية. ان الوفاء في تنفيذ أحكام القانون هو من المبادئ الأساسية للنظام القانوني في إسرائيل، وان المبدأ الأساسي في وجود النظام التجاري والاجتماعي هو سداد الديون. تم تصميم نظام سلطة التنفيذ والجبائية كأداة لتحقيق هذه المبادئ، ولتحقيق المصالح العامة الهامة، ولحماية حقوق الملكية للمالك. ان النظام القانوني الذي به سلطة التنفيذ غير فعالة، يمكن أن يضر في ثقة الجمهور، ويؤدي لتآكل سيادة القانون وتشجيع إنشاء "طرق التفاقية"، وغير قانونية من أجل احقاق الحقوق في بعض الأحيان. الى جانب ذلك، فان هذا التنفيذ الفعال لا يمتنع من حق المدين في الحصول على محاكمة عادلة. تُستعمل سلطة التنفيذ من قبل منظمات قوية ومؤثرة، تتوجه الى سلطة التنفيذ بخصوص مدينين ممن وقعوا تحت وطأة الديون، وممن لا يملكون تمثيل قضائي، وتواجههم صعوبة في ممارسة حقوقهم، وخاصة أمام هذه الكيانات.

من هنا، يكمن في أساس قانون سلطة التنفيذ والجبائية نوعان من الأهداف التي تتطلب التوازن المستمر: الهدف الاول - حماية حقوق الملكية للمالك ومساعدته في جباية دينه بسرعة وكفاءة. الثاني- حماية المدين في حال أن كون وضعه الاقتصادي لا يمكنه من تحمل الديون، مع الحفاظ على حقه الدستوري في الكرامة والحرية. تقع عملية التوازن على عاتق سلطة التنفيذ والجبائية التي بدورها تعمل لتنفيذ القرارات القضائية في المسائل المدنية، ولجباية الديون الواردة في الحكم القضائي.

أصبحت الوظيفة الرئيسية لسلطة التنفيذ والجبائية وعلى مدى السنين، تنفيذ الأحكام، و تحصيل الديون هو العمل الرئيسي لها ، والديون في معظمها لا تكون بيّنة للمحكمة في البداية، مثل الالتزامات بموجب الكمبيالات والشيكات والديون التي تم جبايتها أثناء رفع الدعوى والمطالبة بمبلغ معين. هذه الحقيقة تفرض على سلطة التنفيذ واجب ومجهود أكبر في حماية حقوق المدينين والعمل على تحقيق توازن سليم بين المصالح المتضاربة.

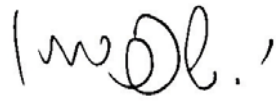
يُظهر هذا التقرير إخفاقات في إدارة الملفات في سلطة التنفيذ والجبائية، حيث حدث خرق في التوازن السليم بين حقوق الدائنين وحقوق المدينين. تشير نتائج التقرير الى أوجه قصور ثقيلة الوزن في النشاط الأساسي لسلطة التنفيذ - في مرحلة فتح الملفات المراد التعامل معها. فشل في المراقبة ، أدى الى أن العديد من الملفات فُتحت بطريقة غير قانونية مع انتهاك لحقوق المدينين. تجدر الإشارة إلى أن فتح ملف بصورة خاطئة، هو بمثابة خلل أساسي ستعقبه عيوب اضافية في ادارة الملف، والتي غالباً ما تستمر لسنوات.

يُظهر التقرير، أوجه قصور خطيرة فيما يتعلق بأسعار الفائدة المفروضة على المدينين. على سبيل المثال، أدارت السلطات المحلية عشرات الآلاف من الملفات في سلطة التنفيذ بسعر فائدة خاطئ، وادارت ملفات جبائية لديون على قروض ممنوحة من قبل البنوك، مضمونة برهن على شقق سكنية بسعر فائدة مرتفعة أكثر مما يسمح بها القانون. تُسبب هذه العيوب ضرر حقيقي بالمدينين، حيث يجد الكثير منهم صعوبة في ممارسة حقوقهم، والبعض منهم ليسوا على علم بهذه الحقوق.

عملت سلطة التنفيذ والجبائية، ومنذ انشائها على بناء بنية تحتية تنظيمية، مع تنفيذ سلسلة من الإصلاحات لتحسين اجراءات التنفيذ وتبسيطها، ولمساعدة المدينين في ممارسة حقوقهم. جدير بالذكر لقد بدأت سلطة التنفيذ والجبائية ، وفي اثناء عملية الفحص في اتخاذ الإجراءات وفي عدة مجالات من أجل إصلاح أوجه القصور التي أثّرت. ومع ذلك، وفي ضوء النتائج التي توصل إليها هذا التقرير تبرز الحاجة إلى إجراء عملية إصلاح شاملة جذرية في اجراءات فتح الملفات في سلطة التنفيذ والجبائية.

وكما ذكر، تتعامل سلطة التنفيذ في كثير من الحالات مع شريحة السكان الضعفاء، ممن يجدون صعوبة في ممارسة حقوقهم، وخاصة مقابل المنظمات والهيئات القوية. يمكن لأوجه القصور المشار إليها في هذا التقرير أن تمس هذه الحقوق. ولخطورة ونطاق أوجه القصور هذه أهمية كبيرة في التنفيذ والانجاز الصارم للإجراءات الصحيحة المطلوبة. تقع المسؤولية عن سلطة التنفيذ والجبائية على وزيرة العدل، ، لذلك يقع عليها ضمان الإشراف على تصحيح العيوب في هذا التقرير. وسيواصل مكتب مراقب الدولة بدوره متابعة تنفيذ ما سبق. كلي أمل، أن تصحيح أوجه القصور التي أثّرت في التقرير، سيجلب معه بُشرى سارة حقيقية، لا سيما للمدينين ممن يُعدون من الفئات السكانية الضعيفة.

يُنشر تقرير الرقابة هذا في شكل جديد، ويهدف إلى تقديم نتائج وتوصيات الرقابة لعلم الجمهور العام بطريقة بسيطة يسهل الوصول إليها، حتى وإن كان الموضوع معقد ومليء بالمعلومات والنتائج. أعتقد أننا في هذه الطريقة نُملّي واجبنا في إعلام الجمهور العام على نتائج الرقابة، ونُحسن عمل مكتبنا بما يتناسب مع عصر المعلومات الحالي. أملّي أن يُساعد هذا في فهم أفضل لتقارير الرقابة، وانني واثق أنه سوف يسهم أيضا في تصحيح أوجه القصور، وفي تنفيذ توصيات الرقابة. وسوف نستمر في هذا الاتجاه، وسنقوم بعرض نتائج الرقابة بطريقة يسهل الوصول إليها.



يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)  
مراقب الدولة  
ومندوب شكاوى الجمهور

القدس، أبريل 2016